محليات

«خيار وفقوس» في شمولية تغطية التأمين الصحي؟!

درعا- الوطن

يضم التأمين الصحي تحت مظلته في محافظة درعا ما يقارب ٣٥ ألف عامل يتوزعون على مختلف الجهات العامة، وانضم إليهم اعتباراً من مطلع هذا الشهر نحو ٩١٢ عاملاً من فرع اتصالات درعا، لكن العمال البالغين ٣٥ ألفاً في كفة والـ٩١٢ عاملاً في كفة أخرى، حيث إن شمولية التغطية ميزت الآخرين بشكل كبير ولافت يدعو إلى الكثير من التساؤلات؟ وفي الحيثيات ووفقاً لمصادر مطلعة فإن العقد الموقع بين المؤسسة السورية للتأمين والشركة العامة للاتصالات نص على أن المؤمن عليه يحصل على تغطية للعمليات الجراحية في المشافي المعتمدة والمتعاقدة بقيمة مليون ليرة سورية دون دفع المؤمن أي نسبة تحمل على حين أنه بموجب عقد التأمين مع باقي الجهات ومنها على سبيل المثال التربية تغطى العمليات الجراحية بما لا يتعدى ٣٠٠ ألف مع نسبة تحمل ١٠٪ يدفعها المؤمن عليه وبما لا يتجاوز ١٥ ألف ليرة سورية، كما أن تغطية العلاجات الطبية والأدوية والتحاليل المخبرية والصور الشعاعية لعمال الاتصالات بقيمة ١٥٠ ألف ليرة ولباقي الجهات ٥٠ ألفاً وزيارة عمال الاتصالات للأطباء مفتوحة وللباقي ١٢ زيارة فقط في السنة، أضف إلى ذلك أن تغطية العلاجات السنية بقيمة ١٠ آلاف ليرة سورية والنظارات مع إطار بقيمة ٤ آلاف ليرة مشمولة بالتأمين لدى عمال الاتصالات وهي غير موجودة لدى الباقين في الجهات الأخرى، وأفراد أسرة عمال الاتصالات مشمولون بالتأمين وفي الأخرى غير مشمولين، كما أن هناك تكاليف جنائزية للمتوفى من اتصالات داخل المشافي الداخلة في الشبكة قيمتها ١٠٠ ألف ليرة وهي غير واردة في العقد مع الجهات الأخرى إلى غير ذلك من المفارقات غير المعقولة أبداً في التمايز الواضح والكبير الذي يصل في الاتصالات إلى ثلاثة أضعاف غيره في الجهات الأخرى، وكأن عمال الاتصالات من كوكب آخر وتنطبق عليهم قوانين أخرى غير قانون العاملين الموحد الساري على مختلف عمال الدولة.

بالطبع لا أحد ضد أن تكون تغطية التأمين الصحي بهذه الشمولية والميزات التي أعطيت العاملين في شركة الاتصالات، لكن الجميع يطلب أن تعطى هذه الشمولية والميزات لجميع العاملين المنضوين تحت مظلة التأمين الصحي.

قتل لأسباب تافهة وسرقة شبه يومية وقانون الغاب هو الحاكم في مناطق المسلحين

أسر كثيرة تهاجر لشعورها بعدم الأمان والثأر هو الحاكم

محمد منار حميجو

حلت الفوضى في المناطق التي تسيطر عليها العصابات المسلحة نتيجة غياب القانون وسيادة مؤسسات الدولة الدستورية ولاسيما القضاء والشرطة ما أدى إلى سيادة قانون الغاب الذي يتم عبره قتل القوي للضعيف وسرقة أموال الناس من الأشخاص الذين يمتلكون السلاح دون أن يردعهم أحد.

«الوطن» تواصلت مع بعض الأهالي في ريف محافظة إدلب وبالتحديد في منطقة جبل الزاوية ليروا لنا مشاهد ما يجري من سلب وقتل لدرجة أن الثأر أصبح سيد الموقف بين الأهالي.

وكشف الأهالي أن جرائم القتل والسرقة أصبحت شبه يومية وكان آخرها ما جرى في إحدى قرى جبل الزاوية حينما أقدم شاب ينتمي لما يسمى جند الأقصى على قتل شاب آخر ينتمي إلى ما يسمى أحرار الشام بسبب أن الشاب المقتول وقف قبل القاتل على فرن الخبز فطلب منه الرجوع إلى الخلف إلا أن المقتول رفض ذلك ما دفع بالقاتل إلى إشهار سلاحه بوجه المقتول ورميه بالرصاص.

وأضاف الأهالي: وحينما حاول قريب المقتول الدفاع عنه أيضاً برمي القاتل بالرصاص أصيب بعدة طلقات وهو في حالة خطرة مشيرين إلى أن عائلتي القاتل والمقتول من العوائل الكبيرة في المنطقة ومؤكدين أن عائلة المقتول بدأت تعد العدة للأخذ بالثأر وأنهم أجلوا دفن قريبهم يومين حتى الأخذ بثأره.

وبين الأهالي أن القاتل احتمى بالعصابة التي ينتمي إليها لتحميه علماً أن ما يسمى جند الأقصى أسست محكمة شرعية لمحاسبة المخطئين إلا أن قانونها يسري فقط على الضعفاء أو على الذين لا ينتسبون إليها.

وأشار الأهالي إلى أن عائلة المقتول بدأت تترصد كل شخص قريب للقاتل سواء كانت قرابته به بعيدة أم قريبة ما يشير ذلك إلى أن حالات الثأر والتحزبات انتشرت بشكل فظيع في تلك المناطق.

وأكد الأهالي أن هجرة الأسر من تلك المناطق أصبحت كبيرة نتيجة عدم شعورهم بالأمان والاستقرار نتيجة الأحكام الجائرة التي تفرضها العصابات المسلحة والسرقات اليومية والسيطرة على العقارات بطريقة عشوائية.

بدوره أكد المحامي العام بحلب إبراهيم هلال أن العصابات المسلحة تحاول أن تنشر الخلاف بين الأهالي وزرع الفتنة بينهم لمنعهم من المطالبة من خروجها من تلك المناطق وهذا ما يحدث في مناطق ريف حلب وإدلب مشيراً إلى أن غياب السلطات الدستورية القضاء والشرطة أدى إلى انتشار مثل هذه الفوضى في تلك المناطق.

وأعلن هلال أن السلاح أصبح منتشرا وبكثرة في تلك المناطق ولذلك فإنه من الشيء الطبيعي أن تكثر حالات القتل والسرقة التي أصبحت شبه يومية معتبرا أن غياب القضاء أثر بشكل كبير على استقرار تلك المناطق.

> **هلال لـ«الوطن»: المسلحون يزرعون الفتنة بين الأهالي لمنعهم من المطالبة بخروجهم الحاكم في تلك المناطق هو من يحمل السلاح**

وقال هلال: إن حالات الثأر انتشرت بشكل كبير وغير مقبول وسرقة أموال الناس أصبحت مباحة والحاكم في تلك المناطق هو من يملك السلاح أي إن الفقراء والبسطاء أو الذين لا يملكون السلاح هم عرضة لكل أنواع الابتزاز.

وشدد هلال على عدم تساهل القضاء بحق كل من يلقى القبض عليه وثبت بحقه ارتكابه لجرائم بحق الأهالي مؤكداً أن كل مواطن سوري يعيش على الأرض السورية هو تحت سقف القانون ولو كان في مناطق خرجت عن سيطرة الدولة بشكل مؤقت مشيراً إلى أن الجرائم التي ارتكبت سيحاسب من ارتكبها وأن أبواب القضاء مفتوحة لكل مواطن يقدم شكوى على من ارتكب بحقه جرماً.

وأضاف هلال أن الدولة ستعيد سيطرتها على هذه المناطق قريباً وأن سيادة القانون ستعود إليها مجدداً ولاسيما أن الكثير من أفراد العصابات المسلحة هم غير سوريين إلا أن هذا لا يعني أنهم لن يحاسبوا بل إن من حق القضاء السوري محاسبة كل شخص ارتكب جرما عل الأرض السورية باعتبار أنه من اختصاصه وفق قانون أصول المحاكمات الجزائية.

ضبط التدريب العملي لمدارس السواقة

محمود الصالح

أكد السيد وزير النقل، الدكتور غزوان خيربك، ضرورة متابعة المواضيع التي ترد إلى الوزارة والمبادرة لاقتراح قوانين وتشريعات وتأطيرها ضمنها في حال كانت ترد للوزارة لأول مرة ولايوجد نصوص قانونية لها، مشيراً إلى أهمية التعاون مع وزارة الداخلية فيما يخص عمل مديرية إجازات السوق ولاسيما ما يتعلق بالتدريب العملي خارج المدارس وضمن شوارع محددة تنطبق عليها المواصفات المطلوبة، جاء ذلك خلال ترؤسه الاجتماع الشهري لمديري الإدارة المركزية.

وشدد الوزير خير بك على أهمية العمل وبذل جهود استثنائية تتطلبها الظروف الاستثنائية لتحقيق نتائج جيدة والعمل الدؤوب بما يحقق سرعة في الانجاز، لافتاً إلى أن الوزارة تمكنت خلال هذا العام من حل الكثير من المشاكل التي كانت عالقة لعشرات السنين وهذا يعود إلى تضافر جهود الجميع والعمل ضمن فريق واحد يتمتع بروح التعاون والمحبة.

وأشار د. خيربك إلى ضرورة الإسراع في بعض القضايا المهمة وتحديد عائدية المخابر وبشكل قطعي في مرفأي اللاذقية وطرطوس بما يحصر المسؤوليات ويحول دون وجود تجاوزات، وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع السككي، وضرورة التنسيق لعقد اجتماعات مع المديرين العامين ومديري الفروع لمناقشة جميع القضايا وإجراء جرد شامل عن عمل الوزارة خلال عام كامل.

المازوت يعرقل تنفيذ الخطة الزراعية في السويداء

السويداء-عبير صيموعة

عندما تؤكد وزارة الزراعة على تأمينها جميع مستلزمات الإنتاج للموسم الزراعي الحالي من مازوت وأسمدة ومبيدات، يستهجن الفلاح بأن أول تلك المستلزمات قد تمت تقصيتها في السويداء بعد أن تم تخصيص المحافظة بـ١٢ طلباً لمادة المازوت لم يتم تخصيص طلب واحد منها للزراعة حيث جرى توزيع الطلبات اليومية بواقع ٨ طلبات للتدفئة وطلب لمؤسسة المياه وطلبين لقطاع النقل والأفران الخاصة وطلب لبقية القطاعات التي تشمل (الخدمات – الصحة–المخابز العامة– الإسكان –الإنشاءات).

ويؤكد رئيس اتحاد الفلاحين في السويداء خطار عماد أن حاجة المحافظة من المازوت لزوم تنفيذ الخطة الزراعية يتجاوز الـ٤٥٠ ألف لتر شهريا تتوزع بين أعمال الحراثة وزراعة محصولي القمح والشعير إضافة إلى برادات الخضر والفواكه وزراعة الخضر الشتوية، في حين لم يصل منها حتى تاريخ ١١/٩ سوى ٤٥ ألف لتر، الأمر الذي دفع المزارعين إلى المطالبة بزيادة الطلبات على مادة المازوت كي يتسنى لهم حراثة أراضيهم وزراعتها، لافتاً إلى أنه جرى مخاطبة الاتحاد العام للفلاحين في دمشق وإعلام مديرية الزراعة ولجنة المحروقات في المحافظة، للعمل على تأمين المادة لزوم تنفيذ الخطة الزراعية.

كما لم تقتصر معاناة نقص مادة المازوت على الفلاحين بل تعدتها إلى الحرفيين في المحافظة بعد إقصاء اتحاد الحرفيين هو الآخر من طلبات المازوت نتيجة قلة الكميات الواصلة إلى المحافظة حيث يشير رئيس اتحاد الحرفيين في السويداء ناجي الحضوي إلى أن النقص في كميات المازوت الواصلة إلى المحافظة كان له الانعكاس السلبي على الواقع الاقتصادي والمعيشي في المحافظة بعد أن تدنت نسبة الإنتاج وانخفضت الطاقة الإنتاجية للمشاريع الحرفية والاقتصادية في المحافظة، إلى ٣٠٪ وما دون، مؤكداً ضرورة تأمين مستلزمات العمل من مادة المحروقات لهذه الشريحة عن طريق زيادة عدد الطلبات المنفذة لمحافظة السويداء من مادة المازوت ليتمكن القطاع الحرفي والصناعي من العمل، علماً أن حاجة القطاع الحرفي والصناعي على ساحة المحافظة مليون و٩٢ ألف لتر شهرياً كان يصل منها شهرياً إلى الاتحاد نحو ٣٢٠ ألفاً إلا أن هذه الكمية ورغم عدم كفايتها لم تصل أصلاً إلى السويداء، موضحاً أن عدد المنشآت الحرفية بلغ ١٥٠٠ منشأة في حين المنشآت الصناعية تجاوز عددها الـ٤٥٠٠ منشأة، هذا فضلاً عن الآليات الزراعية والهندسية والحرفية التي تعمل على المازوت والتي يتجاوز عددها الـ٣ آلاف آلية حيث منيت جميعها بانتكاسة إنتاجية ما انعكس سلبا على أسر العاملين في كلا القطاعين والتي يزيد عددها على ٢٥ ألف أسرة أي ما يتجاوز الـ١٠٠ ألف نسمة من سكان المحافظة، الأمر الذي يؤكد بالمطلق ضرورة تأمين مادة المازوت لتلك المنشآت نظرا لتدني نسبة الإنتاج إلى ٧٠٪ وانعكاسه على الواقع الاقتصادي لأبناء المحافظة.

محطة كهرضوئية في السويداء

الوطن

في إطار خطة وزارة الكهرباء والمؤسسة العامة لتوليد الكهرباء حول استخدام مصادر للطاقة المتجددة بالاعتماد على الشمس والرياح بدأت في السويداء عمليات التحضير لإنشاء محطة كهرضوئية.

و أشار أمين عام المحافظة وسيم عز الدين أنه في سياق التعاون بين محافظة السويداء والمؤسسة العامة لتوليد الطاقة وبهدف إنشاء محطة كهرضوئية في المحافظة تم إجراء الكشف من مندوبي المؤسسة وأملاك الدولة وشركة الكهرباء على المواقع العائدة لأملاك الدولة حيث تم اختيار موقعي (المشقوق وأم الزيتون) لإنشاء محطة كهرضوئية باستطاعة ٥ ميغاواط في كل منها حيث سيتم وضع التصور الأولي للمحطات المزمع إنشاؤها في الموقعين المذكورين لاستكمال الإجراءات اللازمة لإنشاء المحطات الكهرضوئية بالسرعة الممكنة.

الدواجن تعاني في القنيطرة

القنيطرة– الوطن

المنشأة الوحيدة العاملة على أرض محافظة القنيطرة والتابعة للقطاع العام هي منشأة دواجن القنيطرة ورغم الصعوبات الكثيرة التي تعترض العمل إلا أنها ما زالت منتجة وتدعم السوق المحلية بما يقدر بنحو ٩ ملايين من بيض المائدة لغاية تشرين الثاني، والحقيقة أن الظروف الراهنة أثرت كثيراً على إنتاج دواجن القنيطرة، فكثير من السيارات ترفض إحضار مادة العلف من الموانئ السورية للمنشأة بحجة أن المحافظة غير آمنة عدا عن انقطاع الكهرباء المتكرر بسبب العصابات الإرهابية التي تقوم بتفجير الأبراج والحاجة الدائمة إلى المازوت، عدا عن قدم الآلات والحاجة الدائمة إلى الصيانة وعدم وجود أي فني لصيانتها على أرض المحافظة وعدم قبول أي ميكانيكي من دمشق الحضور إلى المنشأة لإصلاح الأعطال بحجة أن القنيطرة غير آمنة، ورغم المعاناة فإن منشأة دواجن القنيطرة نفذت ٨٢ بالمئة من خطتها للعام الحالي وتتدخل إيجابياً في السوق من خلال البيع المباشر للمواطنين إضافة إلى السيارات الجوالة.

تلك الصعوبات ذكرها الدكتور موسى الأحمد مدير المنشأة خلال الجولة الاطلاعية التي قام بها محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر للوقوف على واقع العمل ولقاء العاملين والاستماع إلى همومهم ومشاكلهم وتأمين مستلزمات الإنتاج من مازوت وأعلاف وغيرها من الاحتياجات.

وسعى عبد القادر للتواصل المباشر مع وزير الزراعة وعبر اتصال هاتفي لنقل معوقات العمل في منشأة دواجن ولكن الوزير كان بالاجتماع، ليعود ويؤكد المحافظ أن المتطلبات سيتم تأمينها فالمازوت متوافر وبالكميات التي تحتاجها المنشأة والأعلاف سيتم نقلها عبر سيارات خاصة من القنيطرة ولإصلاح الأعطال سيتم إيفاد الفنيين من الإدارة العامة للوقوف على عمليات الصيانة والترميم للمعدات والآليات.

وأكد محافظ القنيطرة دعم المنشأة بجميع مستلزمات للنهوض بالعمل وزيادة الإنتاج منوها بالجهود التي يبذلها العاملون في المنشأة وتقديم مكافأة لهم تشمل سلة غذائية تقديرا لجهودهم وحثهم على بذل المزيد من الجهد لتحسين الإنتاج.

من جهة ثانية أشار مدير زراعة القنيطرة إلى التطور الكبير لقطاع الدواجن بالمحافظة من حيث أعداد المداجن وطاقتها الإنتاجية وهي نوعان مداجن لإنتاج اللحم (فروج) وعددها ١٠٦ مداجن وبطاقة ٧٨٦٣٠٠ طير ومداجن لإنتاج البيض وعددها أربع وبطاقة ٩١٠٠ طير وأمهات الدواجن وعددها اثنتان وبطاقة ٥٦٦٠٠ طير وبالتالي مجموع المداجن بالقنيطرة ١١٢ وبطاقة ٨٥٢ ألف طير.

ولفت الجمعة إلى أن عدد المداجن المرخصة ١٣ مدجنة وجميعها فروج لحم وهي موزعة في المناطق الآمنة ٥ بخان أرنبة و٦ بجبا و٢ بأيوبا، عدا عن المداجن غير المرخصة وعددها عشرون وبطاقة إنتاجية نحو ٧٠ ألف طير وبالتالي عدد المداجن المرخصة وغير المرخصة ٣٣ مدجنة وبطاقة إجمالية ١٤٠٧٠٠ طير فروج لحم.

مليار ليرة لصيانة طرقات بحمص

حمص – نبال إبراهيم

ذكر المهندس محمود العلي مدير فرع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية بحمص في تصريح لـ«الوطن» أن فرع المؤسسة يقوم بإجراء صيانة إسعافية وجارية ودورية لجميع محاور الطرق المركزية في محافظة حمص، مبيناً أنه تم الانتهاء من أعمال الصيانة بشكل كامل لمحور طريق عام حمص– شنشار– الحدود اللبنانية الدولي بدءاً من جسر شنشار حتى الحدود اللبنانية السورية وبتكلفة مالية وصلت حتى ٢٢٥ مليون ليرة سورية إضافة إلى إعادة تأهيل للعبارة الصندوقية في منطقة الزراعة التي تم تفجيرها سابقاً بعمل إرهابي.

وأوضح المهندس العلي أن فرع المؤسسة يقوم حالياً بتنفيذ أعمال الصيانة للمسربين الشمالي والجنوبي لمحور طريق عام حمص– طرطوس في المواقع التالية (نزول وصعود الهيثمية– مقابل شرطة تلكلخ– عند مفرق الحواش– منطقة البقيعة – موقع الصيادية....) بقيمة مالية نحو ٣٥٠ مليون ليرة سورية وبنسبة تنفيذ نحو ١١٥٪، في حين قام الفرع بتنفيذ أعمال الصيانة على محور طريق عام حمص – دمشق في عدة مواقع أهمها (منطقة وادي ربيعة– منطقة المدورة عند جسر المنطقة الصناعية وصولاً إلى منطقة البريج) بقيمة مالية نحو ١٢٥ مليون ليرة سورية.

وعلى محور تحويلة حمص الغربية أكد المدير أن الفرع يتابع أعمال الصيانة لهذا المحور في مواقع متفرقة (بين جسر مصياف وجسر المصفاة وبالقرب من جسر النقيرة وعند جسر عقدة الإسكان) بقيمة مالية نحو ١٧٠ مليون ليرة سورية وبنسبة تنفيذ ١١٤٪، مضيفاً إنه تم تنفيذ أعمال الصيانة لمحور طريق عام حمص– السلمية بدءاً من الحدود الإدارية لمدينة حمص حتى نهاية الحدود الإدارية للمحافظة حيث تم تعريض البانكيت لمسافة١٠كم من الطرفين وبعرض ٢م من كل جانب وصيانة سطح الطريق لباقي المواقع إضافة إلى صيانة المواقع الناتجة عن الأعمال الإرهابية بتكلفة إجمالية نحو ٢٥٠ مليون ليرة سورية.

وأشار العلي إلى أنه تم تنفيذ أعمال صيانة في مواقع التفجيرات الإرهابية على محور طريق عام حمص – تدمر بريف حمص الشرقي في مواقع (الفرقلس– وادي حنورة– المحطة الرابعة– مطار التيفور– مفرق جحار) إضافة إلى إعادة إنشاء عبارات قسطلية في موقعي منطقة وادي حذورة ومنطقة أم التبابير التي استهدفها الإرهاب سابقاً بتكلفة نحو ٨٠ مليون ليرة سورية، في وقت تم تنفيذ أعمال صيانة طريق حمص– مصياف بدءاً من عقدة مصياف المرورية حتى مفرق تليل مع تعريض البانكيت من جهة الشمال بمقدار ١كم وبعرض ٢ م وبقيمة إجمالية نحو ٤٠ مليون ليرة سورية.

ولفت مدير الفرع أنه تم إضافة لأعمال الصيانة القيام بأعمال تنظيف للعبارات والطرق من الأتربة والأوساخ والأعشاب بموجب عقود النظافة على محاور حمص دمشق وتحويلة حمص الغربية وطريق حمص– طرطوس، إضافة لإغلاق الفتحات الوسطية على محاور الطرق المركزية وتجليس أو إعادة صب للحواجز البيتونية وخاصة على طريق حمص– طرطوس وذلك حفاظاً على سلامة مستخدمي الطريق.

وقال المهندس علي في ختام حديثه للوطن: إن خطة الصيانة المتوقع تنفيذها العام القادم تتضمن أعمال النظافة على الاوتسترادات والطرق المركزية بالمحافظة بقيمة تقديرية تصل إلى ١٩ مليون ليرة وصيانة محور حمص طرطوس بقيمة ٤٠٠ مليون ليرة ومحور حمص– دمشق بقيمة ٣٠٠ مليون ومحور حمص– الفوسفات من الكلم صفر إلى الكلم ٢٠ بقيمة ٤٠٠ مليون ليرة وصيانة طريق حمص– مصياف بقيمة ١٠٠ مليون ليرة.

الترقيع لم يعد مجدياً!!

هل يقلع العمل بأوتستراد حماة- سلمية بعد الاتفاق على أسعار جديدة؟

حماة- محمد أحمد خبازي

يعد الطريق العام حماة– سلمية، من أخطر الطرق حالياً لانعدام سلامته الفنية، ومن أكثر الطرق التي أجرى فرع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية لها صيانات متكررة خلال السنوات القليلة الماضية، بعد ما أمسى الطريق الوحيد الذي يربط حماة بحمص والعاصمة، ولا بديل منه لعبور الشاحنات الضخمة والصهاريج الكبيرة ووسائط النقل العامة والخاصة الأخرى، المتجهة من الساحل إلى العاصمة وبالعكس، وهو ما جعله يخرب بعد أشهر قليلة من الصيانة، نتيجة الكثافة المرورية العالية والحمولات الزائدة، ليعاود فرع المؤسسة صيانته من جديد نظراً لأهميته القصوى، وهكذا دواليك!!.

وكل مسؤول مركزي يزور المحافظة، يكشف على الطريق ويطالب الجهات المعنية بضرورة متابعة العمل في مشروع الأوتستراد الذي نفذ منه ما نفذ قبيل الأحداث المؤسفة التي شهدتها حماة وتوقفت الأعمال فيه حتى تاريخه.

والحديث اليوم عن العمل في الأوتستراد يكتسب مشروعيته، من المعلومات التي توافرت لـ«الوطن» حول إبرام اتفاق جديد بين المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية والجهة المنفذة المؤسسة العامة للطرق والجسور، حول أسعار جديدة للتنفيذ.

فقد أكد مصدر في فرع المؤسسة لـ«الوطن» أنه بعد إنجاز بعض من المرحلة الأولى منه، توقف العمل في مشروع أوتستراد حماة– سلمية، الذي كان مقررا تنفيذه قبل الأحداث، وكان قد تم الاتفاق مع فرع الشركة العامة للطرق والجسور، على تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع والبالغة ١٠كم بقيمة ٥٢٨,٤٨٥,٦٨٢ ل.س وبمدة تنفيذ ٣٦٥ يوماً خلال الشهر الأول من عام ٢٠١١، وقد بدأ العمل فعلياً بتاريخ ٢٠١١/٢/١٩، وفتحت جبهات عمل بمسافة ٨,٥ كم تقريباً، وكذلك جبهة عمل بموقعي نفق قصارين ونفق صماخ.

وأن المدة الزمنية المحددة للمشروع كانت ٣٦٥ يوماً، والعمل في بداياته تم بسرعة كبيرة فعلاً، ولكن الظروف الأمنية حالت دون استمرار العمل، وبالتالي توقفه بشكل نهائي، وهو ما شكّل– ويشكّل– ضغطا كبيراً على الطريق الحالي المخصص للسرافيس لا للآليات الثقيلة والكثافة المرورية العالية.

وللعلم، يقول المصدر: يبلغ طول الطريق الجديد المدروس ٢٥,٣كم، بدءاً من عقدة جسر سلمية على طريق دمشق– حلب (من جهة حماة) وحتى مدخل سلمية، وهما مسلكان تفصل بينهما جزيرة وسطية، يبلغ عرض القسم المزفت لكل مسار ٧,٦م و١,٥م بانكيت داخلي، ٣,٦م وبانكيت خارجي، تفصل بين المسلكين جزيرة وسطية بعرض ٣–٩م متغيرة.

وقال المهندس محمد المحمد مدير فرع المواصلات الطرقية بحماة: طلبنا من الجهة المنفذة مراجعة الإدارة العامة للاتفاق على محضر أسعار جديد لمتابعة التنفيذ.

والمعلومات التي توافرت لـ«الوطن» تؤكد أن الاتفاق قاب قوسين أو أدنى على تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع والتي تمتد من حماة حتى مفرق قرية الكافات، من دون المرحلة الثانية التي تبدأ من سلمية إلى مفرق القرية المذكورة، حيث لم يتم التعاقد مع أي جهة عامة على تنفيذها حتى اليوم، ولهذا لا بد لمؤسسة المواصلات الطرقية من إعلان هذه المرحلة للتعاقد مع جهات القطاع العام، ليكتمل مشروع الأوتستراد، ويحقق الغاية المرجوة منه وكيلا يظل ناقصا!!.